

# مركز "شمس" يؤكد على أهمية العدالة الانتقالية باعتبارها الوجه الآخر للتسامح

جنين - علي سمودي - طالب مركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" بضرورة ضبط المشاعر والتوجهات التي تحيط في الثورات العربية، من خلال إشاعة روح الانتقام وتصفية الحسابات التي لا تشجع عملية التحول الديمقراطي السليم.

جاء ذلك عبر بيان صحفي أصدره المركز لمناسبة اليوم العالمي بمناسبة يوم التسامح الذي يصادف يوم غد الأربعاء، والمعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأضاف المركز "أن من أخلاق الثورات الديمقراطية الناجحة إشاعة روح التسامح والصفح عند المقدر، ووضع نظام سياسي يتسع للجميع، وقد كان هذا جليا في عمليات الانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا وأوروبا الشرقية".

وقال المركز إن "ذلك لا يعني أنه يدعو إلى عدم محاسبة مرتكبي الجرائم وتقديمهم إلى العدالة مع توفير الضمانات الكاملة للمحاكمة العادلة، وليس هناك بالطبع ما يمنع من ملاحقة من نهبوا المال العام، ومن ارتكبوا فظائع وجرائم ضد الإنسانية، على أن يتم ذلك في إطار القضاء المستقل، وبعيدا عن المزايدات السياسية و"عدالة الشارع"، وبالتالي يجب التفريق بين مسألة الجرمين والإقصاء السياسي لأنصار النظم السابقة".

وحذر المركز من المحاكمات الميدانية، وما يرافقها من انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي، داعيا إلى ضرورة الانتباه إلى ذلك لأنه سيزيد من الأعداء ومن الأشخاص المقيصين، وستزداد دائرة المشاكل الداخلية، والتي ستؤثر على النسيج المجتمعي.

وقال "إن البديل لذلك هو العدالة الانتقالية والاستفادة من تجارب الدول الشقيقة والصديقة بهذا المضمار. فإذا أردنا للثورات أن تنجح في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي ومستقر، فإن المفتاح هو العدالة الدقيقة التي تحقق التوازن بين العدالة والتسامح، وبين العقاب وتجنب الإقصاء، وبين الروح الثورية وضرورة احترام القانون واستقلالية المؤسسات، ومن مصلحة الجميع تفضيل الاستقرار طويل المدى على شهوة الانتقام الآنية؛ وإلا فإن مسلسل الاحتراب سيستمر إلى ما لا نهاية".

ودعا مركز "شمس" إلى ضرورة الاحتكام إلى مبادئ الديمقراطية الذي يعنى مع اختلاف وتداول السلطة التي تلازم الفصل بين السلطات، وحق احتكار القوة، إن هذه المبادئ تؤسس لتصور جديد للتسامح الذي يربطه علاقة ضرورية بين حقوق الإنسان، والديمقراطية، والسلم، وهذا يجعل مفهوم التسامح يتجاوز حدود الدين والفرد ليصبح حقا ينبغي الدفاع عنه وحمايته قانونيا.

وأكد مركز "شمس" إن التسلط السياسي وغياب الديمقراطية السياسية والتعصب والتكفير والتخوين والإقصاء وعدم تكافؤ الفرص من الأسباب الأساسية لغياب التسامح وعدم قبول الاختلاف، والتي شكلت مجتمعة بيئة مناسبة لانتشار السخط والاحتجاج بين الفئات الشابة المنبوذة والمهشمة والتي تعاني من الإقصاء وقلة الاستفادة من الثمار المادية للسياسات التنموية.

وإذا ما أضفنا إلى ما سبق الخطابات التبشيرية التي تقدمها بعض التيارات المتشددة ووعودها الخالصة لهؤلاء، إذا ما التزموا تعاليمها وتبنوا مرجعياتها، فإننا يمكن أن نفهم لماذا شكلت هذه الفئات الرافد الأساسية لهذه الحركات وعلى مدى عقود عديدة.

وشدد مركز "شمس" في ختام بيانه الصحفي على ضرورة التسامح الديني، وإلى ثقافة الحوار بين الأفراد وذلك لإيماننا الراسخ باعتباره أفضل الوسائل لنشر قيم التسامح والإخاء والتضام، فالحوار من ضروريات الحياة ومن أهم وسائل الاحترام المتبادل والتعاون وصولا إلى تحقيق كل ما يسهم في سعادة الإنسان وترسيخ مبادئ ومفاهيم المساواة بين البشرية، فيجب الحرص على الدعوة باستمرار إلى ثقافة الحوار مؤمنين بما سيكسبه من نتائج إيجابية على التعايش بسلم وتسامح وتعاون بين كافة الشعوب وحل المشاكل العالقة، وإلى نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف والتطرف والكراهية ومحاربة التعصب والتمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين.

جاء ذلك عبر بيان صحفي أصدره المركز لمناسبة اليوم العالمي بمناسبة يوم التسامح الذي يصادف يوم غد الأربعاء، والمعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأضاف المركز "أن من أخلاق الثورات الديمقراطية الناجحة إشاعة روح التسامح والصفح عند المقدر، ووضع نظام سياسي يتسع للجميع، وقد كان هذا جليا في عمليات الانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا وأوروبا الشرقية".

وقال المركز إن "ذلك لا يعني أنه يدعو إلى عدم محاسبة مرتكبي الجرائم وتقديمهم إلى العدالة مع توفير الضمانات الكاملة للمحاكمة العادلة، وليس هناك بالطبع ما يمنع من ملاحقة من نهبوا المال العام، ومن ارتكبوا فظائع وجرائم ضد الإنسانية، على أن يتم ذلك في إطار القضاء المستقل، وبعيدا عن المزايدات السياسية و"عدالة الشارع"، وبالتالي يجب التفريق بين مسألة الجرمين والإقصاء السياسي لأنصار النظم السابقة".

وحذر المركز من المحاكمات الميدانية، وما يرافقها من انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي، داعيا إلى ضرورة الانتباه إلى ذلك لأنه سيزيد من الأعداء ومن الأشخاص المقيصين، وستزداد دائرة المشاكل الداخلية، والتي ستؤثر على النسيج المجتمعي.

وقال "إن البديل لذلك هو العدالة الانتقالية والاستفادة من تجارب الدول الشقيقة والصديقة بهذا المضمار. فإذا أردنا للثورات أن تنجح في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي ومستقر، فإن المفتاح هو العدالة الدقيقة التي تحقق التوازن بين العدالة والتسامح، وبين العقاب وتجنب الإقصاء، وبين الروح الثورية وضرورة احترام القانون واستقلالية المؤسسات، ومن مصلحة الجميع تفضيل الاستقرار طويل المدى على شهوة الانتقام الآنية؛ وإلا فإن مسلسل الاحتراب سيستمر إلى ما لا نهاية".

ودعا مركز "شمس" إلى ضرورة الاحتكام إلى مبادئ الديمقراطية الذي يعنى مع اختلاف وتداول السلطة التي تلازم الفصل بين السلطات، وحق احتكار القوة، إن هذه المبادئ تؤسس لتصور جديد للتسامح الذي يربطه علاقة ضرورية بين حقوق الإنسان، والديمقراطية، والسلم، وهذا يجعل مفهوم التسامح يتجاوز حدود الدين والفرد ليصبح حقا ينبغي الدفاع عنه وحمايته قانونيا.

فالتسامح شرط ضروري للسلم الأهلي وللنسيج الاجتماعي، فهو تعايش المختلفين بسلام إذا توافر بينهما حد أدنى من التكاؤف والمساواة أو القبول بالآخر. هو قبول الآخر على علته وعلى اختلافه وبالنتيجة فإن التسامح يعبر عن صيغة احترام مشاعر ومعتقدات الآخرين، أي معاملة الآخرين على أساس قيمهم الاجتماعية، وعكس التسامح هو التعصب.

والله اعلم بالصواب